الأمم المتحدة

A/63/820–S/2009/208

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 April 2009
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البندان ١٢ و ٦٨ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة
تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص قرار اتخذه مجلس دوما الدولة بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في ما يتعلق ببيانه الصادر ”بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للعملية العسكرية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية“ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إصدار القرار والبيان المذكورين أعلاه وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٢ و ٦٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيغور **شتشيرباك**
النائب الأول للممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

290409 290409 09-30551 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان مجلس دوما الدولة بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي المعنون "بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للعملية العسكرية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية"

يقرر مجلس دوما الدولة بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بموجبه ما يلي:

١ - اعتماد بيان مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي المعنون ''بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للعملية العسكرية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية''.

٢ - إحالة هذا القرار والبيان السالف الذكر إلى كل من رئيس الاتحاد الروسي، السيد د. أ. ميدفيديف، وحكومة الاتحاد الروسي، ومجلس العموم للاتحاد الروسي، والأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، والجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والجمعية الوطنية لجمهورية صربيا.

٣ - إحالة هذا القرار والبيان السالف الذكر إلى ''الجريدة البرلمانية'' لنشره رسمياً.

٤ - يسري هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره.

(توقيع) ب. ف. **غريزلوف**
رئيس مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي
موسكو، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩
رقم 1857-5 GD

ضميمة

بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للعملية العسكرية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للعملية العسكرية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يعلن مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي أن تقييمه لهذا العمل العدواني الذي ارتُكب ضد دولة ذات سيادة لم يتغيّر.

وفي البيان الصادر في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٩ بعنوان ''في ما يتعلق بعدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية''، أدان مجلس الدوما بشدة الحرب التي شُنت على دولة مستقلة وما تعرض له المدنيون من هجمات بالقنابل والقذائف، وخلص إلى القول بأن ''الأعمال العسكرية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا، دون إذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقوّض مجمل نظام الأمن الدولي القائم على سلطة الأمم المتحدة وتشكّك في دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا''.

وقد أظهر الزمن صحة هذا التقييم، بما في ذلك التأكيد على أن أي إجراءات يجري اتخاذها في تجاوز للأمم المتحدة، وفي انتهاك للقانون الدولي، لن تساعد على حل النزاعات المعقدة أو في تحقيق استقرار الوضع الدولي. وقد تسببت هذه العملية العسكرية، المبررة في الغرب بأسباب إنسانية، في إلحاق ضرر كبير بشعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واقتصادها. وأدت حتما إلى ظهور التحديات الإنسانية الجديدة التي تواجه مئات الآلاف من اللاجئين الصرب والعدد الصغير من السكان الصرب الذين لا يزالون في كوسوفو، كما نجمت عنها تداعيات سياسية خطيرة بالنسبة إلى الوضع القائم في منطقة البلقان وبالنسبة إلى الأمن والسلام والاستقرار في أوروبا.

إن نواب مجلس الدوما مقتنعون اقتناعا راسخا بأن العمل العسكري الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا في عام ١٩٩٩ أدى إلى قيام كوسوفو من جانب واحد وبشكل غير قانوني بإعلان نفسها دولة مستقلة، وهو ما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). أما الاعتراف السابق لأوانه بكيان جديد من قبل الدول التي كانت في مقدمة من رتبوا لشن العملية العسكرية في آذار/مارس ١٩٩٩ وحلفائها والدول التابعة لها، فإنه لم يتم بصفة موضوعية على أساس استعداد هذا الإقليم ليصبح شخصا جديدا من أشخاص القانون الدولي أو بناء على الإنجازات الحقيقية للإدارة المؤقتة في كوسوفو من حيث بناء الوطن أو كفالة حقوق وحريات السكان في الإقليم. بل كان الدافع وراء هذا الاعتراف هو رغبة تلك الدول في

تبرير عملية غير مشروعة بدأت بالأعمال التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي قبل عقد من الزمن، ومن ثم إضفاء الشرعية عليها، ولو بصفة جزئية.

ويعتقد نواب مجلس الدوما أنه يجب بذل قصارى الجهود لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن الأحداث التي وقعت قبل عقد من الزمن وأدت ضمن ما أدت إليه إلى تشوهات واضحة لحقت بأعمال المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١ (المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة)، التي كانت تعنى أساسا بمحاكمة الأطراف المشاركة في هذا النزاع من الجانب الصربي. وفي واقع الأمر، فإن مرتكبي الجرائم ضد الصرب ومقدساتهم ما زالوا بغير عقاب. وقد صادف يوم ١٧ آذار/مارس الذكرى السنوية الخامسة للأحداث المأساوية التي وقعت عام ٢٠٠٤، حينما وقع مئات من الناس ضحية للمذابح التي اقترفت ضد الصرب في كوسوفو ودُمرت ودُنست عشرات الكنائس والأديرة.

وقد ساعدت سابقة كوسوفو على ظهور العديد من الاتجاهات الخطيرة في الشؤون الدولية من خلال تعزيز النزعات الانفصالية وتقليل دور المفاوضات في تسوية المنازعات، مما دفع بعض الدول للسعي إلى حل نزاعاتها الداخلية والخارجية عن طريق القوة العسكرية. إن نواب مجلس دوما الدولة على اقتناع بأن العمل العسكري الذي نُفذ ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عام ١٩٩٩ كان إلى حد كبير وراء القرار الذي اتخذته جورجيا بشن هجوم مسلح على أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠٠٨: في كلتا الحالتين أدى الدعم الذي قدمه بغير مبرر حلف شمال الأطلسي إلى أحد طرفي النزاع إلى مساعدة ذلك الطرف على الانسحاب من عملية المفاوضات التي كانت تجري ضمن الإطار القانوني الذي أنشأه المجتمع الدولي، بل شجع على استخدام القوة العسكرية في تلك النزاعات. وفي حالة كل من العملية العسكرية التي جرت عام ١٩٩٩، والعدوان الذي شنته جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨، لم يتم التوصل إلى تسوية مقبولة لجميع الأطراف في النزاعين وتعرضت أسس القانون الدولي والسلام والاستقرار الدوليين لانتهاكات جسيمة من جانب الذين قاموا بتلك الأعمال العسكرية.

ويدعو مجلس دوما الدولة رئيس الاتحاد الروسي، السيد د. أ. ميدفيديف، وحكومة الاتحاد الروسي إلى بذل كل جهد ممكن لمواصلة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة واستئناف المفاوضات بشأن وضع كوسوفو في إطار الامتثال الصارم لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

كما أن نواب مجلس الدوما يؤيدون السياسة التي تنتهجها قيادة جمهورية صربيا في البحث عن حل قانوني صِرف لهذا النزاع. وقد نال هذا النهج البناء دعما دوليا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي اتخذت، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، القرار ٣/٦٣ الذي تقدمت به جمهورية صربيا والمعنون ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي“.

ويؤكد مجلس الدوما من جديد موقفه الثابت، وهو أن إقليم كوسوفو وميتوهيا المتمتع بالحكم الذاتي يظل جزءا لا يتجزأ من جمهورية صربيا إلى حين التوصل إلى تسوية مُرضية لكلا الجانبين واتخاذ قرار قانوني ملائم في هذا الشأن.

موسكو
٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩